



بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي

اللجنة العليا للمسئولية الاجتماعية



بالتعاون مع مركز المجذوب للاستشارات الاقتصادية والمالية

المؤتمر الرابع للمسئولية الاجتماعية

في الفترة (١٢-١٣ مارس) ٢٠١٤م

قاعة الصداقة - الخرطوم

ورقة بعنوان:

البيئة والمسئولية الاجتماعية

إعداد وتقديم :

د. عبد الرحيم بلال

قائمة المحتويات

ملخص :

- ١- البيئة في مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة
- ٢- المسؤولية الاجتماعية ومكافحة الفساد البيئي وتحقيق العدالة البيئية
- ٣- العلاقة العضوية بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية.
- ٤- القضايا الاجتماعية والبيئية في جدلية الدولة والسوق
- ٥- المسؤولية الاجتماعية ومنظمات السلوك الثلاثة: الدولة والسوق والقيم
- ٦- البيئة: اعادة التأهيل، الحماية، القيمة المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
- ٧- المسؤولية البيئية والنماذج التقليدية لمفهوم العائد والمنفعة العامة والمنفعة الخاصة.
- ٨- البيئة في مستويات المسؤولية الاجتماعية
- ٩- التوصيات
- ١٠- المراجع

ملخص :

تبدأ الورقة بموقع البيئة في مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة: حقوق الانسان، معايير العمل الدولية، البيئة ومحاربة الفساد، لتخلص من ذلك الى العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية ومحاربة الفساد البيئي وتحقيق العدالة البيئية والسلام البيئي. ثم تؤكد الورقة على العلاقة التكاملية والتبادلية بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية مثلما هو الحال في العلاقة التكاملية في حقوق الانسان المختلفة.

إن تناول كل هذه القضايا يجب الا يتم في فراغ لانه يرتبط بالواقع المجتمعي اليومي الذي تحكمه جدلية الدولة والسوق وكلاهما من أهم منظمات السلوك الذي تحكمه الدولة بدستورها وقوانينها ويحكمه السوق بقوانينه، هذا بجانب المنظم الثالث وهو القيم بما في ذلك القيم الدينية والأعراف والتقاليد التي توفق بين مطلوبات هذه المنظمات السلوكية، خاصة وأن قوانين السوق تهمل المصالح العامة مما يحدث خلافا في التوازن الاجتماعي يستلزم تدخل الدولة بالقوانين وتطبيق وتفعيل القيم لاصلاح ما يحدثه فشل السوق في الايفاء بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية.

لقد تطور مفهوم التعامل مع البيئة ليشمل مفهوم اعادة التأهيل بغرض اعادة البيئة لعطائها بعد التدخل فيها بالعمل الانتاجي الجسدي والذهني بوسائل العمل الحديثة لتحقيق الربح في اقتصاد السوق بالمقارنة مع التدخل بالعمل حين كان العمل يتم بوسائل الانتاج البدائية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

ثم كان المفهوم الثاني هو مفهوم الحماية ويعنى بمطلوبات حماية البيئة من المؤثرات الضارة بها ليعقب ذلك منذ منتصف الثمانينيات مفهوم التنمية المستدامة التي تضمن استدامة البيئة . وحين جاء مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء شاملا لكل هذه المفاهيم وبل تجاوزها لمفاهيم أخرى أوسع وأشمل.

وقد طوّر مفهوم المسؤولية الاجتماعية البيئية مفهوم العائد والمنفعة لتحريره من مفهوم المنفعة الخاصة وكذلك طوّر من مفهوم الشركاء وأصحاب المصلحة الذي حل محل مفهوم المجموعات المستهدفة والمستفيدين سابقاً ليأتي مصطلح شركاء المستقبل ومصطلح أصحاب المصلحة لتحقيق التنمية المستدامة واستدامة البيئة وهكذا توسع مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليمتد الى دائرة الأبعاد الزمنية والمكانية غير الآتية والى شركاء المستقبل كما هو الحال في توسع مفهوم العائد الواسع سابق الذكر دون حدود زمنية ومكانية مرتبطة بمجموعات سكانية محددة.

١- البيئة في مجالات المسؤولية الاجتماعية:

UN – Global Compact حدد الاتفاق العالمي للأمم المتحدة عام ١٩٩٩

مبادئ عشرة في أربعة مجالات هي:

- حقوق الانسان

- معايير العمل

- البيئة

- محاربة الفساد

في المجال الثالث (البيئة) ترد المبادئ الثلاثة الآتية

١- أن على القطاع الخاص دعم نهج الاجراءات الاحترازية

٢- وعلى القطاع الخاص القيام بمبادرات لتعزيز المسؤولية البيئية

٣- ومن واجب القطاع الخاص تشجيع تطوير التقنيات الصديقة للبيئة

ان قراءة هذه المبادئ الثلاثة مع مبدأ محاربة الفساد تؤدي بداهة الى محاربة الفساد البيئي.

٢- المسؤولية الاجتماعية البيئية والفساد البيئي والعدالة البيئية

لقد صار الفساد البيئي موضع اهتمام بالغ في العالم منذ بداية التسعينات حين تصاعد الاهتمام بحقوق الانسان في ترابطها وتكاملها وتبادليتها وحين تبلور مفهوم الحكم الراشد ثم مفهوم الحكم البيئي الراشد والعدالة البيئية.

ان تحقيق العدالة البيئية يقضي على التوزيع غير العادل للمعانة الناشئة من الأضرار البيئية (التلوث في صحة البيئة مثلا) والتوزيع غير العادل للعائدات البيئية (الطعام والمياه النقية والهواء النقي والسكن الملائم والصحة ..الخ).

من أهم مرتكزات الحكم البيئي الراشد والمسؤولية الاجتماعية البيئية هو دمج القضايا البيئية في السياسات البيئية والتخطيط الانمائي واناذ نقيم الآثار البيئية للمشاريع لتحقيق التنمية المستدامة والتي تمثل التنمية البيئية واستدامتها أحد أضلاعها الخمسة (التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية) وذلك بمشاركة كل الأطراف ذات الصلة.

ارتبط مفهوم الحكم البيئي الراشد بمناهضة ومحاربة الفساد البيئي الذي يستغل فيه المفسدون مواقعهم في هياكل السلطة والثروة للتعدي على البيئة للحصول على عائدات شخصية بأساليب غير مشروعة.

ان الفساد البيئي من الأسباب الرئيسية لغياب العدالة البيئية وبالتالي العدالة الاجتماعية لأن الفساد البيئي يحمل المجموعات الضعيفة نتائج هذا الفساد بصورة مباشرة مثلا حالة القطع الجائر للغابات وهي جزء من القاعدة الحياتية لسكان الريف. كما يفضي الفساد البيئي الى تحويل عائدات هذا الفساد لمصلحة المجموعات النافذة في نظم الحكم والاقتصاد.

وظهر الاهتمام بالآثار البيئية للفساد البيئي منذ بداية التسعينات في القرن الماضي على واقع الفقراء الهش والتي ستفانم انعدام المساواة في الدول و التباينات الضخمة بين من يملكون ومن لا يملكون وتعمق غياب العدالة البيئية وتكرس الظلم البيئي. مما زاد من أهمية الألتزام

بالمسئولية الاجتماعية البيئية لتقليل الآثار السالبة لتغير المناخ على الفقراء الضعفاء. (راجع تقارير مشروع تغير المناخ لمؤسسات الأمم المتحدة ومؤتمر قمة الأرض في ريو ١٩٩٢ في المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية والاقتصادية.

٣- العلاقة العضوية بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والقضايا البيئية :

كانت بداية الاهتمام بالقضية البيئية عالميا في بداية السبعينات حين عقد مؤتمر استوكهولم ١٩٧٢م ومؤتمر قمة الأرض في ريو ١٩٩٢ واستمر هذا الاهتمام في الثمانينات ليصل قمته في القمة الاجتماعية التي انعقدت في كوبنهاجن ١٩٩٥ وتواصل هذا الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والقضايا البيئية بسرعة ولكن في مسارين متوازيين ثم بدأت المسافة بين المسارين تضيق ليلتقيا في مسار واحد صارت فيه القضايا الاجتماعية والاقتصادية والقضايا البيئية وجهان لعملة واحدة هي حقوق الانسان في تكاملها وتبادليتها وهذا هو أساس النهج الكلي والتكاملي في التنمية. وهو نقيض النهج التجزيئي والنهج القطاعي والنهج المشروع في السياسات والتخطيط.

ويتضح هذا النهج التكاملي في الآتي:

- تكاملية وتبادلية وشمولية وعالمية حقوق الانسان: ليست هناك أولوية لحقوق على الأخرى كما انها لا تقبل التجزئة.

- حماية المستهلك: الحق في تلبية الاحتياجات الأساسية والحق في العيش في بيئة صحية خالية من المخاطر.

- أهداف الألفية العالمية ١٩٩٩: الهدف الأول محاربة الفقر والجوع والهدف السابع تحقيق استدامة البيئة

- **آثار تغير المناخ** : يزيد من هشاشة أوضاع الفقراء وعدم قدرتهم على الملاءمة

- **حركات حماية المستهلك** : استدامة البيئة كشرط للاستهلاك المستدام.

أهم معالم تبلور مفهوم العلاقة العضوية بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقضايا البيئية في الساحة الدولية والتعاون الدولي هي:

١٩٧٢ تقرير روما: "حدود النمو" والذي وضح أثر النمو غير المرشد على البيئة.

١٩٧٢ مؤتمر استوكهولم عن البيئة والذي أولى اهتمامه بالعلاقة بين البيئة والنمو غير المرشد.

١٩٨٦ تقرير "تاريخنا المشترك" للجنة بروتلاند الذي أسس لمفهوم التنمية المستدامة بدقة وعمق.

١٩٩٠ أول تقرير للتنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٩٩٢ مؤتمر قمة الأرض في ريو الذي اجتمع فيه أكثر من مائة رئيس دولة وحكومة وكان موضوعه البيئة والتنمية وقد أجاز ٤ وثائق مهمة هي:

أجندة القرن ٢١ والتي أولت الفقر أهمية كبيرة ووثيقة أخرى عن الغابات وثالثة عن تغير المناخ ورابعة عن التنوع الأحيائي.

١٩٩٢ أول تقرير للبنك الدولي عن الفقر بعنوان الهجوم على الفقر وأعقبه التقرير الثاني عام ٢٠٠٢

١٩٩٥ مؤتمر برلين لتغير المناخ

١٩٩٥ القمة العالمية الاجتماعية بكونهاجن

١٩٩٦ مؤتمر المستوطنات البشرية باسطنبول

٢٠٠٠ قمة الألفية التي أصدرت الأهداف الإنمائية للألفية وعلى رأسها محاربة الفقر والجوع في الهدف الأول والاستدامة البيئية في الهدف السابع.

٢٠٠٠ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي وضع الأسس العامة للمسئولية الاجتماعية

٢٠٠٦ جاء تقرير البنك الدولي عن العدالة والانصاف في التنمية كتحول هام بعنوان "العدالة والتنمية".

هذا بجانب مؤتمرات كثيرة عن حقوق الانسان والحقوق الخاصة والنوعية خاصة حقوق المرأة والطفل وكذلك مؤتمرات الغذاء والصحة والتعليم.

٤- القضايا الاجتماعية والبيئية في جدلية الدولة والسوق الحر :

هناك شبه اتفاق بأن السوق الحر يؤدي لتشوهات بيئية اجتماعية في توزيع الثروة والدخول وفي حماية المستهلك ولكن دعاء السوق الحر يرون أن هذه التشوهات يمكن أن يصلحها السوق الحر بنفسه بالتصحيح الذاتي دون تدخل من الدولة لذلك يعارضون أي تدخل للدولة لان تدخلها يحدث تشوهات وخطلا أسوأ من التي يحدثها السوق الحر بينما يرى المعارضون ضرورة تدخل الدولة لمعالجة التشوهات الأ أنهم يختلفون حول طبيعة ومدى هذا التدخل. ويمكن اعتبار هذا الاختلاف معيارا لتصنيف المدارس في هذا المجال الى:

١- مدرسة الاشتراكيين الراديكاليين والماركسيين الذين يرون الغاء السوق الرأسمالي ليحل محله السوق الاشتراكي والتخطيط المركزي.

٢- مدرسة الديمقراطية الاجتماعية المنشقة من المدرسة الماركسية

٣- مدرسة الليبرالية والسوق الحر التي تدعو لاقصاء الدولة من الاقتصاد والمجالات الأخرى.

ان فعل الأفراد والمنشآت الاقتصادية البيئي يعود على الأفراد بمنافع فردية حسب قوانين السوق وقد تتناقض هذه المنافع الفردية مع المنافع العامة مثلاً قطع الأشجار الجائر من أجل الربح أو تلوث المياه والهواء بالمخلفات الصناعية وهنا تتدخل الدولة بالقوانين للتوفيق بين المصالح العامة والمصالح الفردية الخاصة كما تتدخل القيم والأخلاق لمنع التناقض بين المصالح العامة والخاصة. ولكن هذه القيم لا تخضع للقوانين بالرغم من أنه مع تعاظم الوعي البيئي هناك من يدعو الى تقنين هذه القيم وتضمينها في القوانين .

ان المسؤولية الاجتماعية البيئية تؤدي الى التصالح والتوفيق بين المصالح العامة التي لا تخضع لقوانين السوق والمصالح الخاصة التي تخضع لقوانين السوق.

٥- المسؤولية الاجتماعية ومنظمات السلوك الثلاثة: الدولة والسوق والقيم المجتمعية :

ان نتيجة تدخل الانسان في البيئة الطبيعية بالعمل الجسدي والذهني وبوسائل العمل التقنية هو البيئة المنشأة (Built environment) .

وتراكم هذا التدخل يحدد معالم البيئة المجتمعية التي تحتضن البيئة المنشأة ومن أهم خصائص البيئة المجتمعية علاقات العمل والانتاج واستعمالات التكنولوجيا والقيم التي تحكم سلوك الأفراد والكيانات المجتمعية ومن هذه القيم الأخلاق البيئية (Environmental ethics)

التي تستمد من الأديان والأعراف والموروثات المختلفة ومدونات السلوك المهني وغيرها من مدونات السلوك وبجانب هذه القيم هناك منظمان آخرا للسلوك هما:

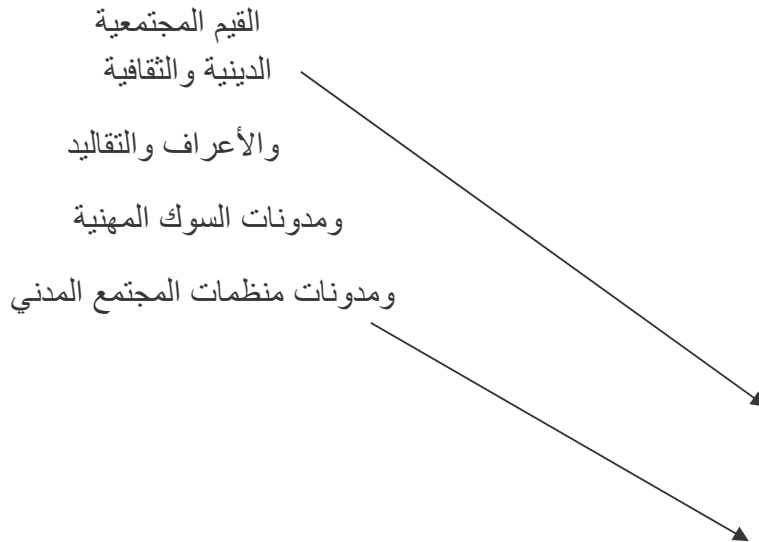
- قوانين السوق

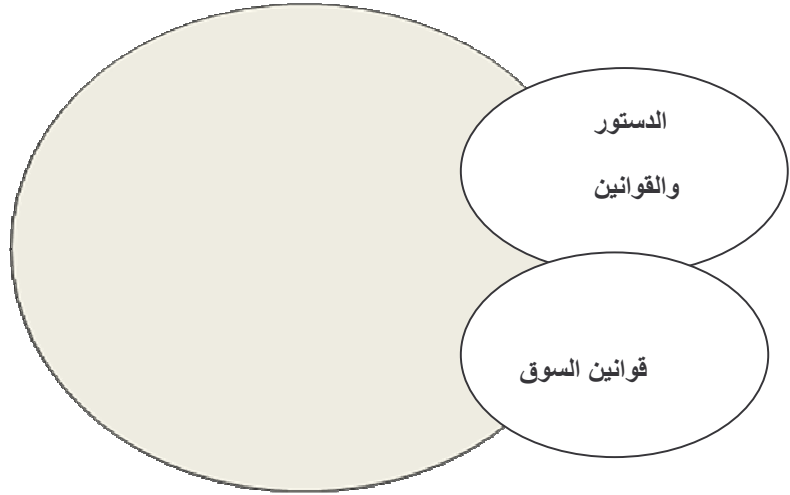
- دساتير الدول والقوانين المستمدة منها التي تتدخل بها الدولة لازالة الخلل الذي تحدثه قوانين السوق أو القيم الاجتماعية والاقتصادية.

ان المنظمات الثلاثة هذه تحكم وتنظم السلوك بجوانبه المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية وتوفق بين المنافع العامة التي لا تخضع لقوانين السوق مثلا منع تلوث الهواء والمنافع الخاصة التي تحكمها قوانين السوق. أما المنافع العامة فتحكمها القيم المجتمعية والدساتير والقوانين (أنظر الجزء ٤ الخاص بالقضايا الاجتماعية والبيئية في جدلية الدولة والسوق).

وهناك من يرى أنه من الضروري تقنين القيم في قوانين الدولة لتصير ملزمة وتخضع لمراقبة ومحاسبة الدولة.

منظمات السلوك الثلاثة





٦- البيئة: اعادة التأهيل، الحماية، الاستدامة والمسئولية الاجتماعية

من أهم جوانب تاريخ البشرية تدخل الانسان في البيئة الطبيعية بالعمل الجسدي والذهني. لم يكن لهذا التدخل في مراحله الأولى - حين كانت التكنولوجيا بدائية وتوظف لتلبية الاحتياجات الأساسية - تأثيرا مدمرا على البيئة لذلك كان الانسان يعيش في تواؤم مع البيئة الطبيعية ولكن مع تطور التكنولوجيا وتقسيم العمل وانفصال المنتج عن المستهلك وبدء الانتاج للسوق وليس لتلبية الحاجات الأساسية بل لتحقيق الربح، كانت النتيجة تدمير البيئة وتدهورها. ولكن ومنذ بداية السبعينات بدأ المجتمع البشري يواجه النقد لمفهوم النمو الاقتصادي غير المرشد الذي لا يأخذ في الاعتبار أهدار الموارد. فكان تقرير نادي روما عام ١٩٧٢ بعنوان "حدود النمو" وفي نفس العام عقد مؤتمر أستوكهولم بعنوان المؤتمر العالمي للبيئة الذي دعا لضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وصار تأهيل البيئة من الهموم الأساسية في السياسات التنموية. ثم بدأ البيئيون يدعون لحماية البيئة وكانت هذه الدعوة لا تخلو من الرومانسية البيئية في بعض دوائر الناشطين البيئيين ولكن أعقب ذلك مفهوم ايجابي تجسد في الاستدامة البيئية في النصف الثاني من الثمانينات من القرن الماضي كما

وضح في كتاب " مستقبلنا المشترك". وقد أدى هذا التطور الى توجهات ومضامين مؤتمر قمة الأرض أي مؤتمر الأمم للبيئة والتنمية (UNCED)

في ريودي جانيرو والذي خرج بأربعة وثائق هي :

أجندة القرن ٢١ والتي أولت الفقر أهمية كبيرة وثلاثة وثائق عن الغابات وتغير المناخ والتنوع الاحيائي. وفي هذا المؤتمر كونت لجنة التنمية المستدامة. وفي ١٩٩٥ عقد مؤتمر تغير المناخ في برلين والذي اتضح فيه تضارب المصالح بين الأغنياء والفقراء على المستوى العالمي كما اتضح أن السلوك البيئي غير المرشد يتعدى حدود الدول كما سيتعدى حدود الأرض ليؤثر على الغلاف الجوي وطبقة الأوزون مما يضطر الانسان لترشيد النشاط الاقتصادي الذي يؤثر على طبقة الأوزون ويقود الى رفع درجة الحرارة في الأرض ولكن الدول الغنية ترى أن ترشيد النشاط الاقتصادي وتخفيف آثار تغير المناخ يعني الحد من النشاط الاقتصادي فيها ولذلك تضاربت المصالح بين أغنياء العالم وفقرائه وهكذا اتضحت العلاقة بين المصالح الاقتصادية والسلوك البيئي الرشيد.

٧- المسؤولية الاجتماعية البيئية والنماذج التقليدية لمفهوم العائد والمنفعة العامة والمنفعة الخاصة:

مر مفهوم العلاقات في مشاريع التنمية والمؤسسات بعدة مراحل منذ الخمسينات فكانت المصطلحات الآتية للأفراد والكيانات المستفيدة بصورة مباشرة من المشروع:

- المجموعات المستهدفة

- المتلقون

- المستفيدون بصورة مباشرة.

ثم أعقب ذلك مصطلحات

- المالك

- الشركاء

- أصحاب المصلحة

وهذا المصطلح الأخير أي أصحاب المصلحة هو مصطلح واسع يشمل المجموعات الآتية:

صاحب المصلحة	الأهداف
الإدارة العليا	الحاكمية، ثقافة المؤسسة، الاستراتيجيات، الكفاءة والأداء...
المساهمون	الربح، قيمة السهم في البورصة
الزبائن	خصائص المنتج، نوعية الخدمة، ثقافة الزبون...
الحكومة	أمن المجتمع، السيادة، احترام القوانين، دفع الضرائب
المجتمع المحلي	الأثار البيئية والاجتماعية، دفع الرسوم، المساهمة المالية
العمال	الأجر، الأمن الوظيفي، ظروف العمل، الرضى الوظيفي
الموردون	سعر وحجم الشراء، الاستثمارية، الشراكة...
البنوك	أنظمة الدفع ومرونتها، امكانية الاقراض..
المستثمرون	معلومات حول السيولة وقابلية السداد...
شركات التأمين	مستوى التعاون مع المؤسسة في مجال التأمينات

وهذا النموذج يطبق على المستوى الكلي في الحاضر والمستقبل ثم هناك نموذج المساهمون الذي يطبق على المستوى الجزئي وهو النموذج السابق لنموذج أصحاب المصلحة الواسع.

أما نموذج المسؤولية الاجتماعية البيئية وكما قلنا سالفا فهو يتعدى نموذجي أصحاب الأسهم وأصحاب المصلحة ليشمل أصحاب المصلحة المستقبليين على المستوى الكلي للمجتمع بل على مستوى المجتمع الدولي الانساني وهذا المفهوم يقودنا الى وضع البيئة في مستويات المسؤولية الاجتماعية .

٨- البيئة في مستويات المسؤولية الاجتماعية

يلخص الباحثون مستويات المسؤولية الاجتماعية في المنشآت الاقتصادية في المستويات التالية:

- الانتاج
- العاملون
- محيط المؤسسة
- المجتمع المحلي
- المجتمع الوطنية
- المجتمع العالمي
- الأجيال القادمة (مفهوم التنمية المستدامة)

مستوى الانتاج :

تحكمه المواصفات التي تتعلق بالادارة البيئية (ايزو ١٤٠٠٠) وأهم جوانب الادارة البيئية في المنشآت الاقتصادية:

- ترشيد استهلاك مدخلات الانتاج من المواد الخام
- ترشيد استهلاك الطاقة
- منع أو تقليل تلوث المياه والهواء والتربة الناتج عن عملية الانتاج وذلك بتقليل الانبعاثات والملوثات الناتجة عن الصرف الصحي وتصريف مخلفات المصانع وغيرها.

مستوى العاملين :

الالتزام بصحة بيئة العمل من نظافة واطباء وتهوية والالتزام بضوابط السلامة والوقاية والصحة المهنية التي تقى العاملين من اصابات العمل والطوارئ وتوعية العاملين بمطلوبات استدامة البيئة في المنشأة وخارجها.

مستوى محيط المؤسسة :

العمل على اصحاب بيئة محيط المؤسسة وذلك بعدم الاعتداء على بيئتها واصلاح أي دمار يطالها بل ويجب تنمية البيئة بالتشجير وغيره وكذلك تنمية بيئة المؤسسات في محيط المنشأة كالمدارس ودور العبادة والمستشفيات.

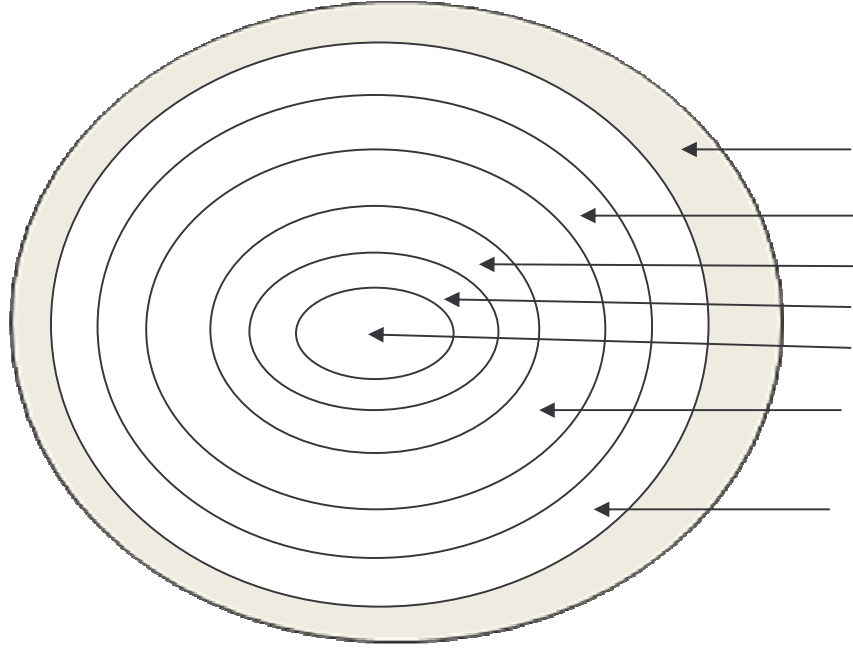
مستوى المجتمع المحلي :

ماسبق ينطبق على المجتمع المحلي الذي تعمل فيه المؤسسة.

مستوى المجتمع الكبير :

على المنشأة أن تقوم باصلاح البيئة وتتميتها في المجتمع القومي الكبير حتى في المناطق الأخرى بخلاف المناطق التي تعمل فيها المنشأة وذلك بشراكات مع المؤسسات الحكومية خاصة مؤسسات التعليم والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

البيئة في مستويات المسؤولية الاجتماعية



- ١- مستوى الانتاج
- ٢- مستوى العاملين
- ٣- مستوى محيط المؤسسة
- ٤- مستوى المجتمع المحلي
- ٥- مستوى المجتمع المحلي
- ٦- مستوى المجتمع الوطني
- ٧- الأجيال القادمة

٩- التوصيات :

١- نشر وتعميق مفهوم العلاقة بين البيئة والمسئولية الاجتماعية في المجتمع وفي المؤسسات الحكومية عامة والمؤسسات ذات الصلة وكذلك في مؤسسات التعليم والبحوث.

٢- وضع القوانين واللوائح على كل مستويات مؤسسات الدولة لتحقيق العلاقة بين البيئة والمسئولية الاجتماعية.

٣- التعريف العميق لأعضاء الأجهزة التشريعية ودوائر مؤسسات انفاذ القانون على كل المستويات وحثهم على مراعاة مفهوم المسئولية الاجتماعية البيئية في كل التشريعات.

٤- تنوير أجهزة الاعلام والعاملين فيها بمفهوم المسئولية الاجتماعية البيئية لنشره بين المواطنين.

٥- دعم جهود القطاع الخاص السوداني في تنفيذ مشاريع المسئولية الاجتماعية وتوسيع هذه المناشط لتشمل كل المستويات.

٦- تعاون مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني عامة والمنظمات البيئية خاصة لنشر مفهوم المسئولية الاجتماعية وتخطيط وتنفيذ المشاريع على أساس هذا المفهوم.

١٠- المراجع :

١- العدالة الاجتماعية وتغير المناخ، د. عبد الرحيم أحمد بلال، الخرطوم ٢٠١٠

٢- المسئولية الاجتماعية والبيئة المحلية، د. عبد العزيز الغدير، من موقعه عبي

الانترنت أكتوبر ٢٠١٣

٣- الدولة الاجتماعية والحقوق البيئية، د. عبد الرحيم بلال، من أوراق ورشة عمل الحقوق البيئية بين القانون الدولي والدستور التي نظمتها الجمعية السودانية لحماية البيئة بالتعاون مع المركز الاقليمي لدراسات الجندر والتنوع والسلام - جامعة الأحفاد، ١٠/١١/٢٠١٢

٤- مدونة قواعد السلوك، الأردن ٢٠٠٦

٥- دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الادارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، مقدم وهيبه، أستاذة بجامعة عبد الحميد بن ادريس (مستغانم)، ٢٠١٣

٦- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في السودان، د. عبد الرحيم أحمد بلال، تقرير مقدم للشبكة العربية للمنظمات الأهلية - القاهرة، ٢٠١٠

• Environmental Ethics, <http://www.ehow.com/info> 8632459 four-levels-social-responsibility.html#ixzz2i4sFh9K9